

صعوبات ومعوقات إصلاح الأمم المتحدة في ظل طبيعة النظام الدولي

إعداد

د. نادر نديم بشيش

كلية الحقوق - قسم القانون الدولي - جامعة مصر الأمريكية الدولية

الملخص

برزت الأمم المتحدة كنتيجة للحرب العالمية الثانية، وحلت محل عصبة الأمم لغياب فعاليتها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وعلقت الآمال على المنظمة الدولية الجديدة آنذاك لتحقيق السلم والاستقرار العالمي، إلا أنها فشلت هي الأخرى في مواجهة العديد من الأزمات الدولية، وذلك نظرا لهيمنة الدول الخمس الكبرى عليه، مما جعلها مقيدة وغير فعالة في تحقيق أهدافها.

ونتيجة لتقييد دور الأمم المتحدة على المستوى الدولي، برزت الحاجة لإصلاحها وتفعيل دورها، وتواجه عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي، يصعب تعديل الميثاق، مما جعل حق النقض محصنا من التعديل، إضافة المعوقات الخارجية المتمثلة في جوهرها بغياب الإرادة الدولية والتوافق الدولي على الإصلاح، حفاظا على مصالح الدول المهيمنة والتي اكتسبت مزايا متعددة في ظل الميثاق الأممي الحالي، إضافة إلى تزايد النزعة الانفرادية في المجتمع الدولي وتراجع الاعتماد على العمل المؤسسي، والخشية من إضافة أعضاء جدد في مجلس الأمن الذي قد يؤدي إلى بطء عمله في حل الأزمات الدولية.

الكلمات المفتاحية: إصلاح الأمم المتحدة - معوقات إصلاح المنظمة الدولية - بنية النظام الدولي.

المقدمة:

برزت منظمة الأمم المتحدة كنتيجة طبيعية لنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وذلك على إثر إعادة رسم الخريطة السياسية بعد الحرب، وكان الهدف من إنشائها الحيلولة دون نشوب حرب عالمية ثالثة، وذلك من خلال وضع صيغة معتمدة لنظام الأمن الجماعي العالمي في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

أخذت منظمة الأمم المتحدة عند إنشائها الشكل الذي فرضته نتائج الحرب العالمية الثانية، وكذلك التحالفات والتجاذبات الدولية، والتي بني على أساسها تركيبة مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين وإعادته إلى نصابه، وبذلك كان يتألف مجلس الأمن من إحدى عشر دولة، ليتم توسيع نطاق عضويته ليضم خمسة عشرة دولة، منها خمسة دول دائمة العضوية وهي: (الولايات المتحدة- الاتحاد الروسي- الصين- فرنسا- المملكة المتحدة)، والتي تمتلك حق النقض (الفيتو) لإفشال أي قرار دون موافقة أيا من هذه الدول، إضافة إلى عشر دول غير دائمة العضوية وتبقى خاضعة للتغيير كل سنتين، ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل، وذلك وفقاً لما نصت المادة 23 و 27 من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة (ميثاق منظمة الأمم المتحدة، 1945). إضافة إلى الجمعية العامة والتي تضم كل أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، فلها أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه. كما أن لها في ما عدا ما نصّ عليه في المادة 12 أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور، فالمادة 12 من الميثاق تقيد سلطة الجمعية العامة في تقديم أي توصية عندما يباشر مجلس الأمن النظر بصدد نزاع أو موقف ما، وذلك وفقاً لما نصت عليه المواد 11 و 12 من الميثاق. (ميثاق منظمة الأمم المتحدة، 1945).

كما ضمت منظمة الأمم المتحدة في تركيبها محكمة العدل الدولية وهي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، إضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، فضلاً عن الأمانة العامة.

وعلى الرغم من أهداف ومبادئ والغايات التي تسعى وتلتزم بها منظمة الأمم المتحدة من حيث المبدأ، إلا أن بدأت تفقد فاعليتها وغايتها مع التطورات التي شهدتها ولا زالت تشهدها الساحة الدولية، الأمر الذي بات يستدعي النظر في إمكانية إصلاح منظمة الأمم المتحدة تحقيقاً للغايات والمبادئ التي وجدت من أجلها، وذلك في ظل التطورات والتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، إلا أن هناك مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية إصلاح الأمم المتحدة.

تتعدد الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، فمنها ما يتعلق بالصعوبات والمعوقات الداخلية، ومنها ما يتعلق بأسباب خارجية، لذلك لا بد من دراسة وتحليل المعوقات الداخلية وطبيعة

الميثاق في مواجهة عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى دراسة وتحليل المعوقات الخارجية وغياب الإرادة الدولية للإصلاح.

إشكالية البحث

يثير بحثنا الإشكالية التالية:

ما الصعوبات التي تعترض إمكانية السير باتجاه إصلاح منظمة الأمم المتحدة؟

تتعلق أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، والذي يحاكي الواقع الحالي، إذ يركز على تقديم رؤية علمية تبرز الصعوبات التي تواجه عملية إصلاح الأمم المتحدة، وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي. بناء عليه، تم تقسيم البحث إلى مطلبين، حيث تناول المطلب الأول، دراسة وتحليل المعوقات الداخلية وطبيعة الميثاق في مواجهة عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، في حين تناول المطلب الثاني دراسة وتحليل المعوقات الخارجية وغياب الإرادة الدولية للإصلاح.

المطلب الأول: المعوقات الداخلية وطبيعة الميثاق

واجهت عملية إصلاح مجلس الأمن معوقات وتحديات عديدة على المستوى الداخلي منها ما يتعلق بعمل الفريق رفيع المستوى ومنها ما يتعلق بعدم إمكان إلغاء حق النقض، ومنها ما يتعلق بالاعتراض على زيادة العضوية، وأخرى تتعلق بتعديل الميثاق، وهذا ما سنفصله في هذا المطلب.

الفرع الأول: الاستجابة لمقترحات الفريق الاستشاري

على الرغم من الجهود الحثيثة التي قام بها الأخير على مدار السنوات الماضية، إلا أنه كان بحاجة إلى اتفاق سابق في سبيل الوصول إلى نتائج توافقية، وهذا ما دعا إليه الفريق اناند بيناراتشون، قائلاً:

"أخذ على عاتقي أن أوجه انتباهكم إلى أن أعضاء الفريق لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن النموذجين المطروحين لتوسيع مجلس الأمن وأسلوب تحديد معايير العضوية فيه، إذ يعتقد بعض أعضاء الفريق اعتقاداً راسخاً أن النموذج الوحيد الذي ينطوي على توسيع العضوية الدائمة، حتى مع عدم منح حق النقض الفيتو سيؤهل مجلس الأمن لمعالجة تهديدات القرن الجديد، بينما يعتقد أعضاء آخرون بنفس القوة أن البديل الأفضل في المضي قدماً هو النموذج الذي يقوم على انتخاب أعضاء لمدد طويلة ولكن دون التمتع بالعضوية الدائمة". (يوسي، 2017).

وبالتالي فإن عدم التوافق بين آراء ومواقف أعضاء الفريق الاستشاري قد حالت دون الوصول إلى نتائج توافقية يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق العضوية وطبيعتها في مجلس الأمن والذي ينعكس على فاعليته بالضرورة.

بعد دراسة المعوقات الداخلية المتعلقة بالاستجابة لمقترحات الفريق الاستشاري في سبيل إصلاح منظمة الأمم المتحدة في الفرع الأول، ننقل لدراسة التحديات التي تواجه إلغاء حق النقض الفيتو في مجلس الأمن في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه إلغاء حق النقض الفيتو في مجلس الأمن

مما لا ريب فيه من أن أي قرار في هذا الشأن يحتاج بالضرورة إلى التوافق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، حيث إن الميثاق الحالي لا يتضمن أي شرط يسمح بموجبه بإلغاء حق النقض الفيتو دون الحصول على موافقة الأعضاء الدائمين، ويبدو هذا بديهياً، حيث أن مصالح هذه الدول ستدفعها دون أدنى شك إلى رفض أي قرار يسمح بإلغاء حق النقض، فهو الميزة التي يتمتع بها هؤلاء الأعضاء والتي مكنتهم خلال العقود الماضية من تحقيق مصالحهم. (بركة، 2018).

بعد دراسة التحديات التي تواجه إلغاء حق النقض الفيتو في مجلس الأمن في الفرع الثاني، ننقل لدراسة إشكالية العمل على إضافة أعضاء جدد في الفرع الثالث.

الفرع الثالث: إشكالية العمل على إضافة أعضاء جدد

لقد واجه هذا المقترح العديد من الاعتراضات، وذلك من قبل الدول التي تشعر أنها ينبغي أن تدخل في منافسة حقيقية في سبيل الحصول على مثل هذا الامتياز، أو ما قد يشوب علاقتها بإحدى الدول المرشحة للتوتر وعدم التوافق، ومن الأمثلة على ذلك، فإن الدول الأوروبية تعارض بشدة عضوية ألمانيا، كما تعارض الأرجنتين عضوية البرازيل. (يوسي، 2017).

بعد بيان إشكالية العمل على إضافة أعضاء جدد في الفرع الثالث، ننقل لدراسة وتحليل صعوبات العمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة في الفرع الرابع.

الفرع الرابع: صعوبات العمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة

لم يتبنَ ميثاق الأمم المتحدة على آلية تعيين أعضاء دائمين آخرين في مجلس الأمن، وبالتالي فإن أي تغيير للأعضاء الدائمين يتطلب بالضرورة تعديلاً للميثاق ذاته، وعلى الرغم من أن الميثاق قد نص على آلية تعديله في المواد 108 و 109.

إلا أنه في الواقع العملي يقتضي نلّم الحصول على موافقة جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن أي إصلاح لمجلس الأمن يبقى مرهوناً بإرادة وموافقة الدول دائمة العضوية، ومدى استعدادها لمثل هذا التعديل، كما يرتبط بمدى رغبة واستعداد هذه الدول عن التنازل عن أبرز المزايا التي تجعلها تتحكم في عمل الأمم المتحدة في جميع المجالات.

بعد الانتهاء من بيان ودراسة الصعوبات والمعوقات الداخلية التي تواجه عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة في المطلب الأول، ننقل لدراسة وتحليل المعوقات والصعوبات الخارجية التي تواجه عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية وغياب الإرادة الدولية للإصلاح

واجه مشروع إصلاح مجلس الأمن صعوبات خارجية ارتبطت بالمتغيرات الدولية، والتي تتمثل في مصالح الدول دائمة العضوية من جهة، إضافة إلى التخوف من خطورة توسيع نطاق مجلس الأمن من جهة أخرى، فضلا عن عدم توافق رؤى الدول بشأن عملية الإصلاح، إضافة إلى طبيعة الميثاق الحالي للأمم المتحدة، وتزايد النزعة الانفرادية في المجتمع الدولي وتراجع الاعتماد على العمل المؤسسي.

الفرع الأول: الصعوبات المتعلقة بمصالح الدول دائمة العضوية

تقوم السياسة الخارجية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن على أساس المصالح القومية لكل منها، ومن ثم تتزايد مخاوف هذه الدول من أن إصلاح مجلس الأمن وزيادة العضوية فيه ستتعارض مع مصالحها الوطنية، وهو ما يشكل عائقا وتحديا في الواقع العملي.

كما سينمي الشعو بعدم فاعلية مجلس الأمن لاحقا، إذ تبدي هذه الدول عدم رغبتها واستعدادها للتخلي عن امتيازاتها التي حققتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمتعها بالعضوية الدائمة وحق النقض الفيتو، لذا فإن أي زيادة في أعضاء المجلس يعني فقدانها للمزايا التي اكتسبتها وحافظت عليها طيلة العقود الماضية.

وبالتالي فقدنها لدورها المميز في تحريك وتوجيه الاستراتيجيات الدولية وفقا لما تقتضيه مصالحها، وتضاف لذلك عدم قبول هذه الدول بمنح مقاعد دائمة جديدة لأنها ستقلل من تأثيرها السياسي ومن ثم سيعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وسيؤدي إلى اشتعال التنافس بين الدول التي تريد الحصول على هذه المقاعد.

ومن الأمثلة العملية على ذلك، فإن فرنسا تتمسك بامتيازاتها ولا تريد أن ترى زعامتها الأوروبية تضعف وتتقهقر (دامو، 2013)، حيث تعتبر أن قبول ألمانيا كعضو دائم في مجلس الأمن سيمكنها من احتلال مكانة مركزية في الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.

وعلى صعيد آخر تطرح الصين نفسها كمثل شرعي لقارة آسيا في مجلس الأمن، ولن تقبل بأن تحتل اليابان مقعدا دائما مع حق النقض الفيتو أو بدونه.

وكذلك الحال بالنسبة لروسيا التي تعارض مجيء قوة اقتصادية جديدة إلى مجلس الأمن فيه خطر إنزال روسيا إلى مستوى أدنى وتهميشها في بعض الملفات الدولية.

وتكاد تكون الولايات المتحدة وبريطانيا الدولتان الوحيدتان التي لم تبدأ مخاوفهما من توسيع مجلس الأمن وذلك لأنهما تعودا على فرض آرائهما على منظمة الأمم المتحدة.

بعد دراسة وتحليل الصعوبات المتعلقة بمصالح الدول دائمة العضوية في الفرع الأول، ننقل لدراسة وتحليل المعوقات المتعلقة بخطر عدم فاعلية مجلس الأمن في حال التوسع في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: خطر عدم فاعلية مجلس الأمن في حال التوسع

تبرز هذه الإشكالية والتحدي نتيجة التوسع في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، إذ ترى الدول المعارضة للتوسع في الأعضاء إن هذا التوسع سيأتي بنتائج عكسية، فبدل من أن يستجيب مجلس الأمن بسرعة للأزمات الدولية وبدل أن يتخذ إجراءات سريعة سوف يعاني المجلس من عدم الفاعلية وضعف الاستجابة، نظرا لتوسع عدد الأعضاء وصعوبة الوصول إلى توافق بينهم حول الحلول المطروحة لحل الأزمات الدولية لاختلاف مصالح كل منها، حيث إن إضافة دولة جديدة قد يؤدي إلى عرقلة قرارات مجلس الأمن.

وعلى صعيد آخر إن منح الأعضاء الجدد حق النقض الفيتو سوف يؤدي إلى شلل المجلس من خلال سوء استخدام هذا الحق، وستعود أجواء الحرب الباردة من جديد لتظهر على الساحة الدولية. (الشمري، 2016).

كما يطرح موضوع إدخال أعضاء جدد إلى مجلس الأمن التخوف من تحول المجلس إلى منبر سياسي لإلقاء الخطب واحتدام الصراعات والنقاشات المطولة، والذي يؤدي بدوره إلى بطء عملية اتخاذ القرارات.

ومن جانب آخر، يرى البعض إن إصلاح الكيفية التي يعمل بها مجلس الأمن من خلال زيادة أعضائه الدائمين وغير الدائمين، لا يعد الطريقة الوحيدة لتحسين فاعليته، وإنما هذا يحل جزء بسيط من المشاكل التي تتعرض لها المنظمة في الوقت الراهن، لا سيما إذا ما علمنا بأن تحديات الأمن الدولي التي تواجه الأمم المتحدة اليوم مختلفة اختلافا كبيرا عن التي واجهتها سابقا، فعالم القرن الحادي والعشرين يواجه مخاطر جديدة مثل الإرهاب النووي وانهيار الدول والانتشار السريع للأوبئة المعدية، كما هو الحال بفايروس كوفيد 19 الذي ضرب العالم أجمع. (دسوقي، 2005).

وعليه فإن زيادة عدد أعضاء المجلس قد تصيبه بالشلل أو تضعف من فاعليته في عصر تتسارع متغيراته الدولية ويحتاج إلى مجلس امن أكثر تماسكا وأكثر حزما وفاعلية في الاستجابة للتحديات والمتغيرات الدولية الجديدة.

بعد دراسة وتحليل المعوقات المتعلقة بخطر عدم فاعلية مجلس الأمن في حال التوسع في الفرع الثاني، ننقل لدراسة المعوقات المتعلقة في الفرع الثالث.

الفرع الثالث: عدم توافق رؤى الدول بشأن عملية الإصلاح

إن دعوات ومقترحات الإصلاح بينت أن لكل دولة مصالحها الخاصة، وفي ضوء هذا الإطار، يقول الأمين العام السابق كوفي أنان:

"كيف يمكن تفعيل نظام الأمن الجماعي، في حين أن مختلف المناطق في العالم لم تعد لها وجهة النظر نفسها في ما يتعلق لأشياء التي تهددها". (دسوقي، 2005).

وعليه يمكن ملاحظة تباين واضح في مواقف ورؤى مختلف الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، فالدول الكبرى المتقدمة، تريد إدخال تعديلات على المنظمة الدولية على النحو الذي يؤكد انتصارها، ويطلق يدها في إدارة العلاقات الدولية، ويفرض رؤيتها تجاه النظام الدولي العام ونظمه الإقليمية والفرعية.

ومن ثم فهي تسعى إلى إعادة صياغة المنظمة وفقمنظومتها الفكرية، بما يتسق فقط مع مصالحها وأهدافها. كما أن هذه الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ترغب في التخلي عن تعهاتها بدعم دول الجنوب، مطالبة بدعم القطاع الخاص وتعزيز إجراءات المحاسبة، و القضاء على الفساد.

وأما دول الجنوب للقارة الأفريقية، والقارة الآسيوية، وهي معظمها دول فقيرة، فهي تسعى إلى مواصلة جهود التنمية، وترغب في الوقت نفسه لاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الذاتي في قراراتها الداخلية والخارجية. (الأشعل، 2006).

كما وتطمح في مساهمة الدول الغربية الفعلية في عمليات التنمية، وإلغاء الديون، والحصول على المساعدات في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ومن ثم تسعى هذه الدول إلى إدخال تعديلات على ميثاق المنظمة الدولية، بالقدر الذي يضمن درجة أكبر من الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للنظام الدولي.

كما تطالب البلدان النامية، إصلاحات أساسية تغطي تقلا أكبر لدول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في المنظمة الدولية، وجعل قرارات الجمعية العامة ذات الأغلبية ملزمة، على غرار قرارات مجلس الأمن. (الفلايلة، 2007). بعد دراسة المعوقات المتعلقة في الفرع الثالث، ننقل لدراسة طبيعة الميثاق الحالي للأمم المتحدة في الفرع الرابع.

الفرع الرابع: طبيعة الميثاق الحالي للأمم المتحدة

تكمّن إحدى المعضلات الأساسية التي تعترض المحاولات الرامية إلى تفعيل المنظمة وإصلاحها وإعادة تشكيل مجلس الأمن وتفعيل هيئاتها على أسس موضوعية ومحايدة في طبيعة الميثاق الحالي للأمم المتحدة، في أنها تصطدم بالمادة (108) من هذا الميثاق التي تقول:

"إن التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء الأمم المتحدة إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصدّق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة، ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة". (ميثاق منظمة الأمم المتحدة، 1945).

وبالتالي فإن أي إصلاح مع وجود هذه المادة صعب بل غير ممكن ما دام أن ذلك سيبقى خاضعاً لحق النقض الفيتو الخاص لأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، فلا يعتقد أن دولة من الدول الخمس دائمة العضوية مستعدة لتترك كرسيها لدولة أخرى مهما كان الثمن .

هذا ويستحيل إجراء أي إصلاح إلا بعد موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومن المستحيل أن تسمح هذه الدول ي تعديل للميثاق قد يهدد مصالحها، فمن الطبيعي أن ترفض هذه الدول أية إصلاحات أو تعديلات في الميثاق لا تتوافق مع مصالحها وتوجهاتها .

ويشير الواقع الدولي الحالي إلى أن المجتمع الدولي ما زال غير ناضج للشروع في تطبيق الإصلاحات المقترحة، ونقلها من نطاق التنظير إلى أرض الواقع.

فعلى صعيد الأمن الاقتصادي والاجتماعي، نجد أن الدول الغنية والمتقدمة لا تعدّ الأمم المتحدة المنبر الأصلاح أو الإطار المؤسسي المناسب لحل المشكلات الاقتصادية الدولية، وهي تفضل العمل خارج هذا الإطار من خلال (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، ومن خلال منظمة التجارة العالمية.

وعلى صعيد الأمن البيئي فما زالت الدول الكبرى لديها أنانية جراء تهربها من مسؤولياتها الدولية تجاه الأخطار البيئية المتزايدة، حيث إن كثير من الدول ترفض التوقيع على اتفاقية (كيوتو) بشأن الاحتباس الحراري.

وعلى صعيد القضايا الأمنية والسياسية المباشرة، نلاحظ أن الوضع الدولي لا يشير إلى أي اهتمام من قبل المجتمع الدولي بالأمم المتحدة كإطار مناسب لتسوية أو حل كل الأزمات الدولية.

إن الموقف من إصلاح الأمم المتحدة راجع إلى إرادة المجتمع الدولي في التغيير وخاصة إرادة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومدى استعدادها لوضع الموارد المالية والفنية تحت تصرف المنظمة لمكافحة الفقر والتخلف في العالم، والموارد البشرية والعسكرية الكافية لمعاقبة الخارجين عن الشرعية الدولية.

بعد دراسة طبيعة الميثاق الحالي للأمم المتحدة في الفرع الرابع، ننتقل لدراسة وتحليل تزايد النزعة الانفرادية في المجتمع الدولي وتراجع الاعتماد على العمل المؤسسي في الفرع الخامس.

الفرع الخامس: تزايد النزعة الانفرادية في المجتمع الدولي وتراجع الاعتماد على العمل المؤسسي

لقد أبرزت التطورات المتلاحقة في الساحة الدولية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، والغزو الأمريكي للعراق، والتدخلات غير المشروعة في شؤون الدول الأخرى تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وتحت ذريعة التدخل الإنساني تراجع الاعتماد على أدوار ومؤسسات تقليدية، كمنظمة الأمم المتحدة خاصة أمريكا التي اعتبرتها غير ملائمة لمقتضيات الزمن الراهن .

لقد كانت هناك محاولات عديدة لإصلاح الأمم المتحدة في عهد أمينها العاميين السابقين: (بطرس غالي وكوفي أنان)، ولكنها باءت بالفشل الذريع. (يوسي، 2017).

ويعود الفشل لأن الإشكالية التي تطرح تكمن في ضرورة التمثيل المتوازن داخل الأمم المتحدة نفسها. وهذه الإشكالية كلما طرحت أخرجت إلى الوجود العديد من التساؤلات التي توقف في المهد كل المحاولات الإصلاحية: فما معنى التمثيل المتوازن؟ وكيف يعقل أن تبقى الدول الخمس التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية في الأمم المتحدة هذه المكانة؟ وماذا عن تغير مفهوم القوة؟ وعن القدرات العسكرية؟ وهل يبقى مبدأ العضو الدائم مقبولاً في عصرنا هذا، حيث إن الديمقراطية العالمية تفرض عكس هذا التوجه تماماً، إذا أرد أن نطبقها على العلاقات بين الأمم.

الخاتمة:

ارتبط تأسيس وإنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بفشل عصبة الأمم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لذلك عقدت الآمال على منظمة الأمم المتحدة لإحلال الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما.

فبدأت الجهود تتضافر حول تأسيس المنظمة الأممية، التي ستكون أشمل وأقوى من عصبة الأمم بهيكلها الجديدة، فعقدت المؤتمرات وتبادلت فيها الدول الكبرى الآراء والاقتراحات، حتى توجت في النهاية بمؤتمر سان فرانسيسكو 1945، الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الأولى لعمل منظمة الأمم المتحدة، وذلك عندما تمت المصادقة على الميثاق الأممي الذي حددت فيه مجموعة المبادئ ومقاصد المنظمة وفي مقدمتها حفظ السلم والأمن الدوليين، ووضعت هيكل وأجهزة المنظمة البالغ عددها ستة أجهزة يعد مجلس الأمن هو الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ومحكمة العدل الدولية الجهاز القضائي لفض النزاعات الدولية.

وتفاعل المجتمع الدولي بإنشاء منظمة الأمم المتحدة، التي ضن الجميع بأنها ستؤمن لهم الاستقرار، وبأنها ستوطد الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في أفق علاقات ودية.

إلا أن أن منظمة الأمم المتحدة عانت من بعض الأزمات منذ نشأتها واحتدم الصراع والتنافس الدولي، فأصبحت المنظمة عاجزة عن حل مجموعة من الأزمات الدولية، مما تطلب وجوب العمل على إصلاح المنظمة.

وعلى الرغم من وجود توافق دولي بشأن الحاجة لإصلاح الأمم المتحدة، إلا أن المؤشرات توحى بعدم حدوث التغيير، وذلك لاختلاف الرؤى في كيفية وسبل الإصلاح، إضافة لاختلاف المصالح الدولية وغياب الرغبة الحقيقية للإصلاح، وسيبقى هذا هو الحال ما لم تتغير طبيعة وبنية النظام الدولي، إذ أن الإصلاح مرتبط بمستقبل النظام الدولي. ويمكن إجمال النتائج التي توصلنا إليها من دراستنا هذه بما يلي:

- برزت العوائق الداخلية التي تواجه عملية إصلاح الأمم المتحدة في طبيعة الميثاق الذي لا يقبل التعديل إلا بإرادة الدول المهيمنة على الأمم المتحدة.

- برزت العوائق الخارجية من خلال الهيمنة من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على عمل المنظمة، وعلى وجه التحديد الهيمنة الأمريكية، إضافة إلى غياب الإرادة الدولية للإصلاح واستمرار بروز النزعة الانفرادية في صنع القرار الدولي، والذي يرتبط بطبيعة بنية النظام الدولي الحالي.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب

- يوسي ام هانيمائي، 2017- الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا. ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، ص 136.

ثانياً- الرسائل والأطاريح

- الفلايلة سلامة، 2007- مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ص 45.

ثالثاً- المجالات المحكمة

- دسوقي أبو بكر، 2005- ستون عاما على الأمم المتحدة، العقبات أمام الإصلاح. مجلة السياسة الدولية، العدد 162، ص 40.

- الأشعل عبد الله، 2006- العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة. مجلة السياسة الدولية، العدد 164، ص 12.

- الشمري عدنان، 2016- مدى فاعلية مجلس الأمن الدولي في مواجهة النزاعات المسلحة غير الدولية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد الأول، ص 379-380.

- دامو محمد، 2013- منظمة الأمم المتحدة في ظل تحولات النظام الدولي (التحديات والمعوقات). مجلة العلوم القانونية، العدد 2، ص 14.

- بركة محمد، 2018- تحديات مشروع إصلاح مجلس الأمن. مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 2، ص 303.

رابعاً- المواقع الإلكترونية

- ميثاق منظمة الأمم المتحدة، 1945- على الموقع: <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>.

Difficulties and obstacles to reforming the United Nations in light of the nature of the international system

Dr. Nader Nadim Bashish

Faculty of Law - Department of International Law - Misr American International University

Abstract

The United Nations emerged as a result of World War II, and replaced the League of Nations due to its ineffectiveness in achieving international peace and security. Hopes were placed on the serious international organization at that time to achieve global peace and stability, but it also failed in confronting many international crises, due to the dominance of the five major countries. Therefore, making it restricted and ineffective in achieving its goals.

As a result of the restriction of the role of the United Nations at the international level, the need emerged to reform it and activate its role. The process of reforming the United Nations faces a set of internal and external obstacles. At the internal level, it is difficult to amend the Charter, which made the veto immune from amendment, in addition to the external obstacles represented in its essence by the absence International will and international consensus on reform, in order to preserve the interests of the dominant countries, which have gained multiple advantages under the current UN Charter, in addition to the increasing unilateralism in the international community, the decline in reliance on institutional work, and the fear of adding new members to the Security Council, which may lead to the slowness of its work. In resolving international crises.

Keywords: Reforming the United Nations - Obstacles to reforming the international